

الفصل الأول



الفصل الأول : تموضع الدراسة

أولا : الإشكالية
ثانيا : الدراسات السابقة

أولا: الإشكالية

1- مشكلة البحث :

صار ثابتا أن العلم و التقدم التكنولوجي مقياس لتطور الشعوب، فالأمة التي لا تبعد و لا تنتج معارف علمية نافعة تدخل في حيز الدول المتخلفة ، لذلك فالبلدان الموسومة بالتخلف مطالبة بأخذ العلم و التكنولوجيا أساسا لتنميتها، و هو ما يقتضي هياكل و مؤسسات تهتم بالمعرفة و تطويرها و نشرها في أوساط المجتمع كي يستفيد منها .

و تأتي الجامعة على رأس المؤسسات التي يناط بها مهمة تفعيل آليات التنمية و إعدادها بطريقة علمية، وهذا بواسطة دورها في البحث العلمي و إعادة إنتاج المعرفة من جهة، و تخريجها للكفاءات و الإطارات المطلوبة اقتصاديا و اجتماعيا من جهة أخرى، فتخرج هذه الكفاءات و الإطارات و هي مزودة برصيد معرفي في مختلف المجالات و التخصصات العلمية و الإنسانية ، رصيد يمكنها من اقتحام سوق العمل و أداء مهامها و وظائفها على أحسن وجه في مختلف قطاعات العمل.

فالتقدم الذي وصلته دول الشمال في مختلف الميادين الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية لم يأت من فراغ، بل كان بفضل التطورات الهائلة في مختلف العلوم و المعرفة من خلال هذه المؤسسة التي عهد لها المجتمع دورا حضاريا رائدا و ارتبطت بهذه الميادين ارتباطا وثيقا، و بالمثل سعت دول الجنوب إلى إنشاء جامعاتها و تطويرها و تزويدها بشتى الإمكانيات المادية و البشرية و التنظيمية، و ذلك بهدف توفير التكوين العالي للإطارات لتمكينها من قيادة عملية التنمية و تحمل أعباءها، باعتبارها مخرجات للتعليم الجامعي تحمل رصيذا معرفيا، إذ تمثل بحق المورد البشري المحرك

لكافة عوامل الإنتاج حال تخرجهم و تموقعهم في مواضع الفعل و التأثير، لتكون بذلك مدخلات في سوق العمل أكبر مستقطب للإطارات الجامعية، فهو المجال الذي يمارس فيه الإطار الجامعي معارفه و مهاراته التي اكتسبها طوال فترة تواجده بالجامعة، و هو أيضا المجال الذي تتنافس فيه الطاقات البشرية بهدف احتلال مناصب عمل أفضل .

ففي الوقت الذي قطعت فيه جامعات العالم المتقدم أشواطاً في تحقيق التكامل بين مخرجات التعليم الجامعي و احتياجات سوق العمل ، سواء في إعداد الخريجين أو التخصصات المطلوبة، حيث أن الوظيفة الأساسية لبعض المعاهد و الجامعات في هذه الدول هي تحديد الدخول في الوظائف المختلفة بمنح الدبلومات و الشهادات الضرورية لطلبة معينين، فمنذ السنوات الأولى يقيم الطلبة و يواجهون بعدها إلى الوظائف الفنية أو الأكاديمية أو نحو سوق العمل مباشرة، فالمؤسسات الاقتصادية هي التي تحدد ما تتطلبه من إطارات و كفاءات وكذا التخصصات التي هي بحاجة إليها، مركزة على النوعية في التكوين، فتكيف الجامعة برامجهما لخدمة هذه المتطلبات، فيحدث نوع من التكافؤ بين أطراف معادلة – مخرجات التكوين الجامعي و مدخلات الوظائف المختلفة في سوق العمل-

نجد في مقابل كل هذا أن دول العالم النامي أو السائرة في طريق النمو، و بالخصوص الدول العربية ، لا زالت أطراف هذه المعادلة تخضع إلى إرتجالية، انعكست سلباً على مردود إطاراتها، فكان هناك اهتمام و تركيز على الكم على حساب الكيف، خاصة في ظل التطورات التي عرفتها الوظائف المتاحة من جهة ، و ظهور وظائف جديدة عالية التخصص في مجالات الاتصالات و الإلكترونيات الحديثة من جهة أخرى، الشيء الذي لم يعد يعكس بصدق التكوين و المهارة المطلوبين لاختراق سوق العمل بكل جدارة و كفاءة، و الوفاء بمتطلبات و احتياجات الوظائف التي تشغلها هذه الإطارات .

و الجزائر كغيرها من دول العالم العربي ، لا تزال بعيدة عن تحقيق الكفاءة و توازن المعادلة المذكورة سابقاً، فديمقراطية التعليم التي انتهجتها الجزائر عقب الاستقلال إلى اليوم ، و مع تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، جعل الجامعة الجزائرية تعرف تزايداً هائلاً في أعداد الطلبة سواء المسجلين أو المتخرجين، فبينما كان عددهم عقب الاستقلال 2725 طالب تخرج منهم 93 طالب فقط، ارتفع بين سنتي (1998 – 1999) إلى 391.872 طالب، ليتضاعف حوالي ثلاث مرات ليصل اليوم إلى حوالي 750.000 طالب يتخرج منهم حوالي 700.000 إطار.⁽¹⁾

يحدث هذا في وقت غيبت فيه درجة إستيعاب سوق العمل لهذه الأعداد و حتى التخصصات المطلوبة فيه، ففي حين هناك فقر في بعض التخصصات الضرورية كالإعلام الآلي للتسيير و البيولوجيا مثلاً⁽²⁾، هناك أيضاً زيادة لا حاجة لها في تخصصات أخرى خاصة في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، و هذا بحكم التغيرات و التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية و انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق و استعدادها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مستجدات تجعل الإطار الجزائري أمام منافسة مع نظيره الأجنبي، الأمر الذي يفرض إجراء وقفة للنظر في مستوى التكوين

الجامعي المقدم حاليا من ناحية، والمتطلبات التي فرضتها الوظائف خاصة تلك التي تعتمد على التقنيات الحديثة في البرمجيات ووسائل الاتصال وغيرها. إن سوق العمل في الجزائر لم يعرف الاستقرار و لا التوازن خلال فترات عديدة، ففي الوقت الذي كان هناك شبه توافق بين الوظائف و مخرجات الجامعة في حقبة السبعينيات و بداية الثمانينات ، نجد أن الوضع قد تأزم بعدها و دخل سوق العمل في اضطرابات و اختلالات بين العرض و الطلب وصل إلى مرحلة العجز في خلق مناصب عمل لتلك الأعداد المتزايدة من الخريجين، و هذا ما نتج عنه تزايد في نسبة البطالة في صفوف حملة الشهادات العليا بنسبة 6 % سنة 2000. (وهو ما سنفصل فيه في الفصل الرابع).

في خضم كل هذه التغيرات و المستجدات نجد أن هذه الفئة المتميزة من المجتمع والمتمثلة في الأطارات الجامعية المتكونة تكوينا علميا على مفترق الطرق، فبعضهم يمثل احتياطيا لعالم الشغل و هم البطالين، و البعض الآخر يساهم في تضخيم القطاع غير رسمي، و هناك من وجدوا فرصتهم في الهجرة نهائيا، و منهم من تجرّفه سياسة التشغيل الشكلي (تشغيل الشباب - العقود)، و هناك من وفقوا في الحصول على الوظيفة ، بغض النظر عما إذا كانت هذه الوظيفة توافق تخصصهم الجامعي أم لا، و سواء كان ذلك بصورة دائمة أو مؤقتة .

و في دراستنا الميدانية تم اختيار الشريحة الأخيرة، أي شريحة الأطارات الجامعية التي تمكنت من الحصول على وظيفة في إحدى المؤسسات الاقتصادية ، و كان اختيارنا لمؤسسة صنع الكوابل الكهربائية باعتبارها توظف عددا لا بأس به من الأطارات الجامعية بمدينة بسكرة .

و في ظل طبيعة سوق العمل الصعبة، و بغض النظر عن الآليات و السياسات التي تحكمه و تحركه، و بعيدا عن جدلية معادلة العرض و الطلب في شقها الكمي، تأتي هذه الدراسة لتشخيص وضعية الأطارات الجامعية العاملة بالمؤسسة سالفة الذكر كنموذج للأطارات الجامعية الجزائرية، و ذلك بهدف استجلاء مدى التوافق بين مخرجات التكوين الجامعي

(الأطارات الجامعية بما تحمله من رصيد معرفي مهاري) و متطلبات الوظيفة التي يشغلونها، باعتبارهم أهم مدخلات هذه المؤسسة. و عليه يكون التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هو :

هل يستجيب التكوين الجامعي المقدم حاليا لإحتياجات الوظيفة المشغولة؟

تساؤل تفرعت عنه أسئلة جزئية ستكون بمثابة مسالك موجهة لسير الدراسة ، حتى نبتعد عن العمومية و البحث في مواضيع كثيرة لا الوقت و لا الإمكانيات تسمح بدراستها، بمعنى أن هذه الدراسة ستركز على جوانب محددة من موضوع واسع و حساس يخص الوظيفة التكوينية للجامعة الجزائرية، و عليه فإن هناك أربع تساؤلات فرعية تستدعي الإجابة عنها في نهاية الدراسة الراهنة و هي :

- 1- هل هناك علاقة بين مجال التخصص و الأداء الوظيفي الجيد؟
 - 2- هل هناك علاقة بين التربصات الميدانية المجرأة أثناء المرحلة الجامعية و الميدان الوظيفي؟
 - 3- هل يقدم التكوين الجامعي إطارات كفنة وفعالة قادرة على تحمل أعباء الوظيفة؟
 - 4- هل تعتمد المؤسسة الجزائرية أسلوب تحليل العمل لتحديد احتياجات الوظائف من الإطارات الكفأة و الفعالة؟
- 2-أهمية و هدف الدراسة :**

لقد صارت الجامعات و المؤسسات الأكاديمية تعمل في بيئات لها من المتطلبات التي لم تكن مألوفة من قبل هذه المؤسسات إلى وقت قريب، و على هذا النحو أصبح التفكير في تلبية هذه المتطلبات من شأنها النهوض بهذه المؤسسات في أداءها إلى مستوى يرقى إلى تلبية متطلبات سوق العمل في الحاضر و المستقبل .

و عليه فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من أهمية الجامعة كمؤسسة تعليمية و تكوينية من طراز عال بالنسبة للمجتمع، و خاصة و أنها تمثل المصدر الأساسي للخبراء و الفنيين و العلماء و الإطارات التي تتولى تنمية المجتمع و تسيير كافة مؤسساته، فتقوم بتهيئة و تطوير الكفاءات التي سيكون لها الفضل في تسيير أمور المجتمع بشكل جيد، فهي مصدر كل الخبراء و المعارف و المسؤولة عن إيصالها لكافة أفراد المجتمع من خلال التعليم و التكوين العالين.

و محاولة منا الوصول و الكشف عن مدى أهمية هذه المؤسسة و الدور الفاعل الذي تلعبه في تنمية المجتمع و تحديثه، ارتأينا أن نركز دراستنا على جانب محدد ويتمثل في مدى إستجابة التكوين الجامعي المقدم حاليا لاحتياجات الوظيفة التي يشغلها الإطار الجامعي.

و منه فإن الهدف الرئيسي لدراستنا الراهنة يتمثل في :

استجلاء مدى التوافق بين طرفي معادلة التكوين الجامعي من جهة و احتياجات الوظيفة التي يشغلها هذا الإطار، خاصة في ظل التحولات العميقة و المتسارعة التي أدخلت على الوظائف المتاحة و المتجددة في الجزائر.

3- مبررات إختيار الموضوع :

إن أي دراسة علمية بحثية لا تنطلق من فراغ بل لها من الخلفيات ما يشكل جملة الأسباب ، سواءا كانت موضوعية أو ذاتية من شأنها أن تدفع و تحفز الباحث على المضي في بحثه و كشف الحقائق العالقة في ذهنه أو ذات الصلة بواقعه.

و تأتي هذه الدراسة لجملة من الأسباب أهمها:

- 4- عدم وجود تصور واضح المعالم يحدد حركية الإطار الجامعي حال تخرجه، عن سوق العمل، و هذا تعكسه في أغلب الأحيان توظيف في غير التخصص

أو العمل في مهنة لا تتوافق مع التكوين الذي تلقاه الفرد مع متطلباتها رغم التوظف في التخصص.

ب- محاولة الكشف عن المواطن الخلل و الضعف في التكوين الجامعي المقدم للإطارات الجامعية، من خلال ممارستها هذه المعارف و المهارات في الوظيفة التي يشغلها.

ج- الرغبة الشخصية في مواصلة الدراسات العليا، فكانت هذه الدراسة محاولة لترجمة هذه الرغبة إلى حقيقة ملموسة ، في شكل بحث معنون بـ :

" التكوين الجامعي و احتياجات الوظيفة "

من مجمل المبررات السابقة ، ينطلق هذا البحث نحو محاولة رصد المعادلة بين ظاهرتي التكوين الجامعي و إحتياجات الوظيفة بغية الإسهام في فهم واقع الإطار الجامعي في عالم الشغل الذي يحتل فيه وظيفة مهنية ما.

4- فرضيات الدراسة :

• الفرضية الرئيسية

لقد تمحورت أهداف الدراسة استجلاء مدى التوافق بين التكوين الجامعي و إحتياجات الوظيفة التي يشغلها الإطار الجامعي، لذا فإننا نفترض:

" إن التكوين الجامعي المقدم حاليا يستجيب لإحتياجات الوظيفة "

• الفرضيات الفرعية :

و بتفكيك التكوين الجامعي إلى شقيه النظري و التطبيقي، و علاقتها بالوظيفة التي يشغلها هذا الإطار، فإننا نفترض :

■ فبخصوص الشق النظري كانت الفرضية:

" أن هناك علاقة بين العمل في مجال التخصص و الأداء الوظيفي الجيد "

■ و بخصوص الشق التطبيقي كانت الفرضية :

" أن هناك علاقة بين التربصات الميدانية المجرأة أثناء المرحلة

الجامعية و الميدان الوظيفي "

■ و بخصوص تقييم مخرجات التكوين الجامعي في مجال عملهم

كانت الفرضية :

" أن التكوين الجامعي يقدم إطارات كفأة و فعالة قادرة على تحمل أعباء

الوظيفة "

■ و بخصوص إحتياجات و متطلبات الوظيفة.

نفترض أن " أسلوب تحليل الوظائف من الأساليب المعمول بها في المؤسسة لتحديد

إحتياجاتها من الإطارات الجامعية كما و نوعا " .

و للتحقق من هذه الفرضيات كان تبيننا لمنهج علمي بما فيه الأدوات و التقنيات

التي توافقه، و هو ما سنفصل فيه في الإجراءات المنهجية في الفصل الخامس.

5- مفاهيم الدراسة:

يعتبر تحديد المفاهيم من أهم جزئيات البحث العلمي. فالمفاهيم بمثابة المفاتيح التي يعتمدها الباحث لإزالة اللبس و الغموض الذي يشوب المصطلحات، سواء الرئيسية أو الثانوية للبحث، لذا سنحاول في هذا العنصر تحديد المفاهيم الرئيسية للبحث و المفاهيم ذات العلاقة.

• الجامعة :

لم يتفق الباحثين و علماء التربية على تعريف محدد أو قائم بذاته لمفهوم الجامعة، إلا أن المتفق عليه هو أن كل مجتمع ينشئ جامعته و يحدد لها أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله و مطامحه و توجهه السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي. و عليه فإنه لا يمكن فصل الجامعة عن المحيط الذي وجدت فيه، بل تظل جزءا لا يتجزأ منه و تتأثر بالتوترات و الصراعات التي تحدث فيه سلبا و إيجابا. و سنحاول الآن عرض بعض التعاريف للجامعة:

فهناك من يعتبرها المصدر الأساسي للخبرة، مهمتها الأولى هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية و التطبيقية و تهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية لتحقيق التنمية في كافة الميادين⁽³⁾، فالجامعة يجب أن تكون دائما مركزا نشطا للإبداع العلمي و الثقافي الذي يدخل في سبيل تقدم المجتمع و رقيه. و هي بالدرجة الأولى مؤسسة تعليمية مكونة من مجموعة الأشخاص و عناصر تتفاعل فيما بينها، فهي تنطبق عليها مواصفات المجتمع البشري تتأثر و تؤثر في المحيط الذي هي فيه، في نفس الوقت.

و الجامعة أيضا هي مؤسسة اجتماعية و تكوينية ، تهدف إلى تغطية احتياجات بلد ما من الإطارات و التقنيين و تعمل على تأهيل الطلاب للمظمار المهني و مسانيرة التطور العلمي و التكنولوجي بصفة عامة، و هي تضم كل الأجهزة الإدارية و المالية و المخابر العلمية التي تتطلبها العملية التربوية الجامعية من أجل التكوين العلمي من خلال التدريس و البحث العلمي⁽⁴⁾.

وهو تعريف يركز على وظيفة الجامعة التكوينية التي توفر من خلالها الإطارات العليا وتؤهلهم لخوض المهن المختلفة ، إضافة إلى وظيفتها العلمية من خلال تفعيل دور البحث العلمي.

أما محمد العربي ولد خليفة فيعتبرها في مختلف الأنظمة الاجتماعية « المصدر الأساسي للخبرة و المحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب و العلوم و الفنون »⁽⁵⁾ ، بمعنى أنها المصدر الذي يمد المجتمع بإطارات ذات كفاءة و خبرة ، و نقطة لانتقاء جميع العلوم .

من خلال التعاريف السابقة ، نستنتج أن الجدل لازال قائما في الأوساط المتخصصة حول الجامعة كمؤسسة أكاديمية مهمتها إعادة إنتاج المعرفة و البحث و

التطوير العلمي، و الجامعة كمؤسسة تكوينية تكون أفرادا مؤهلين استنادا إلى متطلبات سوق العمل ووفقا للاحتياجات التنموية.

إلا أن بحثنا هذا ينظر للجامعة من زاوية محددة ، و هي أنها مؤسسة لتكوين الإطارات المؤهلة لشغل مناصب عمل بكل كفاءة و جدارة، مساهمين في تنمية وظائفهم بصفة خاصة و المساهمة في التنمية الشاملة بصفة عامة.

و عليه يكون المفهوم الإجرائي للجامعة هو:

أن الجامعة هي تلك المؤسسة التكوينية و التعليمية، التي عهد لها المجتمع مهمة تكوين الإطارات، ذات المعرفة و الكفاءة و المهارة العالية التي تؤهلهم لتلبية احتياجات سوق العمل و متطلبات وظائفهم في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، تكويننا يجعل من هذه الإطارات ثروة تستثمرها البلاد في تحقيق التنمية الشاملة.

و على اعتبار أن التعليم مهمة أساسية من مهام الجامعة، فإن الضرورة تفرض علينا إدراج مجموعة من التعارف لهذا المفهوم.

• مفهوم التعليم الجامعي:

يعرفه معجم العلوم الاجتماعية التعليم اصطلاحا على أنه يشير إلى ما يطرأ على سلوك الكائن الحي من تغيير و تعديل و يرجع إلى الخبرة و الممارسة أو إلى العلاقة المتبادلة بينه و بين العالم الخارجي بصفة أساسية.⁽⁶⁾

بمعنى أن التعليم له بعد نفسي يتصل بسلوك الفرد، من حيث علاقة التأثير المتبادلة بينه و بين محيطه، إضافة إلى ذلك فإن التعليم يعتبر أحد مقومات تكوين شخصية الفرد، إذ يعتبر دافيد ماكلياند أن أحد مؤثرات زيادة الحاجة إلى الإنجاز، هو سعي الفرد إلى إكتساب المزيد من المعرفة و إعادة تنظيمها، بهدف الارتقاء إلى أعلى المستويات⁽⁷⁾

و هناك من يرى فيه إشارة إلى " جميع العمليات الرسمية (النظامية) التي يكتسب من خلالها الفرد معلومات جديدة و التي ينقل بها المجتمع ثقافته المكتسبة إلى أجياله الجديدة بهدف استمرار وجوده و تنميته، كما أنه يتضمن تلقين المهارات الحرفية و المهنية الضرورية للاندماج المهني السوي داخل المجتمع "⁽⁸⁾

و هنا نجد أن للتعليم شقين، شق نظري يتمثل في أنه الوعاء الذي تتبلور فيه ثقافة المجتمع و مبادئه و تمرر من خلاله إلى باقي الأجيال ليصبح بذلك الركيزة التي يحافظ المجتمع من خلالها على ثقافته بالشكل الذي يخدم التنمية الاجتماعية ، لأنه لا جدوى من مشاريع تنموية غير مرتبطة بثقافة المجتمع ، أما الشق العملي فيتمثل في عمليتي التدريب و التكوين باعتبارهما عمليتين لتلقين المهارات الحرفية و المهنية التي تساعد الأفراد على رفع أدائهم الإنتاجي من جهة و التكيف المستمر مع التطور التكنولوجي .

• مفهوم التكوين الجامعي:

نظرا لكون عملية التكوين تشمل جوانب عديدة ، فقد حاول كل باحث تحديده حسب وجهة نظره و كل حسب وجهته النظرية، لذا سنحاول عرض مجموعة من التعارف للتكوين مبرزين أهم الجوانب التي تضمنها كل تعريف⁽⁹⁾

- التكوين حسب (De Montomollin)

" يدل على إحداث تغيير إرادي في سلوك الراشدين في أعمال ذات طبيعة مهنية ".
بمعنى أن التكوين عملية تغيير في السلوك بهدف تحسين في الأعمال المهنية، إذ يتم بشكل إرادي نافع من الفرد لتحسين أداءه المهني.

5- التكوين حسب (Postic)

"التكوين يتضمن فعل تعلم لأشكال السلوك الذي يكتسب عن طريق ممارسة دور ما ".
في هذا التعريف إشارة إلى الجانب السيكولوجي للتكوين ، باعتباره فعل تعلم لجملة من السلوكات التي تكتسب عن طريق الممارسة .

6- التكوين حسب (Silvio Montarelto)

" هو عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تستهدف تزويد المتكون بالمعارف و الكفاءات المهنية المناسبة "

نستشف من هذا التعريف الجانب العملي للتكوين ، ففيه إشارة إلى جملة من المعارف و الكفاءات التي يحتاجها المتكون في المهنة التي يشغلها.

7- التكوين حسب (Boter. G et Al)

"و هو عبارة عن عملية تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية ، وهدفه اكتساب المعارف و الخبرات التي يحتاج إليها الفرد ... من أجل رفع مستوى كفايته في الأداء بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة لإتقان العمل، أي أن التكوين وسيلة لإعداد الكفاءات تتزوج فيه المعارف و الكفاءات و السلوكات، بحيث تكون هذه الكفاءات مؤهلة للعمل الناجح و القابلة للتوظيف في الإطار المهني ".

ربما كان هذا التعرف مطولا نوعا ما إلا أننا تعمدنا إدراجه كونه يضم أهم الجوانب الأساسية من المعارف و الكفاءات و السلوكات التي تؤهل الفرد للقيام بمهام وظيفته على أحسن وجه، كما أننا نعتمده كمفهوم إجرائي للتكوين في دراستنا هذه كونه يتضمن تلك العلاقة الارتباطية بين المعارف و المهارات و السلوكات التي يمتلكها الفرد و العمل الذي هو مجال ممارسة و توظيف هذه المعارف و المهارات و السلوكات .

• الإطار الجامعي :

الإطار الكادر كلمة منقولة عن اللغة الفرنسية، للإشارة إلى المهنيين الذين يحملون شهادات أعلى من شهادة البكالوريا أو ما يعادلها، فهذا الإنسان يتميز عادة بأن الوظيفة التي توكل إليه تفترض التخصص، كما أن ممارستها تسمح له بهامش من المبادرة و التحرك طبقا لتقديراته الشخصية⁽¹⁰⁾.

أي أن الإطارات هم فئة متميزة من المجتمع من خلال شهاداتهم العليا، التي يحملونها من جهة، و كونهم يتمتعون بحرية الإبداع و المبادرة في الوظائف التي يشغلونها بشكل يرفع من أدائهم.

أما المفهوم الإجرائي للإطار الجامعي فهو :

كل خريج جامعي تابع دراسة عليا بإحدى مؤسسات التعليم العالي على المدى القصير أو الطويل في أي تخصص كان، يمارس عملا وفق مقتضيات و احتياجات الوظيفة التي يشغلها بمؤسسة صنع الكوادر الكهربائية.

• سوق العمل

" السوق " مصطلح يستخدم في إطار عرض أو طلب سلعة معينة، إذ يعتبر المكان الذي يلتقي فيه عارضو السلعة و طالبوها ، ليتحدد بعدها ثمنها. و ينقسم السوق من حيث موضوع التبادل إلى عدة أشكال أهمها: أسواق المالية، العملات، الأسهم، المنتجات الخاصة، المنافع و الخدمات و سوق العمل، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم الأشكال السابقة كونه ذو ارتباط مباشر بالأشخاص، بسبب أن فرص العمل المتاحة فيه و عائدها لها انعكاساتها الاجتماعية و السياسية على الأشخاص الوافدين لهذا السوق.

هذا وقد بقي مفهوم سوق العمل محل عدم اتفاق بين المفكرين نتيجة تنوع المرجعيات و تعدد الأطر النظرية التي تتناوله بالتحليل ، إلا أننا سنحاول حصر بعض التعاريف التي تخدم بحثنا .

فهناك من يعرفه بأنه " ذلك المكان أو المجال الذي يلتقي فيه الباحثون عن فرص عمل و الباحثون عن العمال و يتم من خلاله تحديد مستوى الأجور و حجم العمالة " (11) . و هو أيضا: " مكان توفير المجال لتفاعل القوي و الاعتبار الخاصة بالعمل فيجمع بين البائع و المشتري لخدمة العمل و على ضوء ذلك يتم تحديد الأسعار " (12) . فسوق العمل وفقا للتعريفين السابقين هو مجال الذي يتفاعل و يلتقي فيه أولئك الذين يبحثون عن عمل و الذين يبحثون عن العمالة، فهو الأرضية التي تتحقق فيها منافع كل من الطالب و العارض للعمل.

في حين أن التعاريف ذات التوجه الماركسي ترى في سوق العمل، ذلك المكان الذي تحدد فيه الشروط و الأشكال التاريخية لخضوع و استغلال قوة العمل الذي يزيد من التراكم الرأسمالية، فالأفراد لا يملكون إلا قوة عماهم التي يستغلها الرأسمالي و تجعلهم خاضعين له في هذا المكان .

أما مفكروا العلوم الاجتماعية فقد أطلقوا على مفهوم سوق العمل مدلول " حوض الشغل"، و هنا نجد " بيار كونداز" يرى أن حقيقة حوض الشغل يتمثل في التلاقي في فضاء واحد لسياسات المؤسسات و الخصائص الاقتصادية ... إن التوازن في حوض الشغل ليس توازنا ميكانيكيا بل هو نتاج خاص في كل وقت و في كل مكان لجملة من الاستراتيجيات على الأقل لمؤسسات سلطات عمومية أو شبه عمومية لتتكفل بإشكاليات الشغل و العناصر الأخرى للقوى العمومية المركزية و المحلية".

و هنا إشارة واضحة إلى أن تفاعل الأشخاص في سوق العمل لا يأخذ طابعا ميكانيكيا آليا، بل هو خاضع لقوى أخرى كالمؤسسات العمومية، و سلطات مركزية تتحكم فيه. و في بحثنا هذا فإن سوق العمل هو المجال الذي تتوفر فيه وظائف مختلفة، من الممكن أن يشغلها الإطار الجامعي حال تخرجه، لممارسة معارفه و مهاراته التي اكتسبها من خلال التكوين الجامعي الذي تلقاه في الجامعة ، فسوق العمل هو الحقل الذي تبرز فيه قدراته و مهاراته من أجل تطوير و تحسين أداءه الوظيفي و من ثمة يمكن تقديم تقييم لاستجابة مخرجات التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل.

• الوظيفة :

هي مجموعة من الواجبات التي تؤدي بواسطة فرد ما و لها صفة التكرار و صفة التماثل، و تحتاج إلى التجانس في المعارف و المهارات، و هي موجودة بصرف النظر عن وجود من يشغلها أو عدمه⁽¹³⁾.

أي أن الوظيفة بالإضافة إلى كونها مجموعة من الواجبات و المسؤوليات المحددة في الغالب، قد نجد بعض الوظائف المتنوعة ولكن المهام و الواجبات هي نفسها، أو أن هناك وظائف تتشابه أو تتماثل في هذه المهام و الواجبات، علما أن الوظائف موجودة دائما كسابقة على من يشغلها.

و يعتبر تحديد الوظائف من الأساليب العملية في تصميم الوظائف ، فهو أسلوب يحدد بدقة نوع وطبيعة الأشخاص المطلوب استقطابهم لشغل وظائف معينة وطبيعة المعايير الواجب توافر لدى هؤلاء، مثل الجدارة و الكفاءة و المؤهلات و الخبرة، و في ضوء هذه المعايير يتم اختيار الأشخاص المتقدمين لشغل الوظائف المعلن عنها⁽¹⁴⁾.

أما الوظيفة كمفهوم إجرائي في بحثنا هذا فهي:

مجموعة من الواجبات و المهام التي يقوم بها الإطار الجامعي العامل بمؤسسة صنع الكوادر الكهربائية ، وفقا للتخصص الذي تكون فيه، باعتبارها المجال الذي يمارس فيه معارفه و مهاراته ، و التي يحقق من خلالها أداءا جيدا.

ثانيا : الدراسات السابقة

تستمد الدراسات السابقة أهميتها من كونها الموجه للباحث الذي يحدد من خلاله تموضع دراسته بالنسبة لهذه الدراسات و الجوانب التي سيركز عليها حتى لا يكون بحثه

إعادة لأعمال غيره من الباحثين، كما أنه يستعين بها نظريا و ميدانيا من حيث الإجراءات المنهجية و الأدوات التي إستخدمها في دراسته الميدانية؛ و قد قمنا لأجل ذلك من الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة ليتم في الأخير إنتقاء الأقرب لدراستنا هذه للإستعانة بها في التحليل و نتائجها.
و هذه الدراسات هي :

8- الدراسة الأولى : " خريج الجامعة بين التكوين و التشغيل "

وهي عبارة عن دراسة قامت بها الطالبة " نورة دريدي " لنيل شهادة الماجستير، في إختصاص علم إجتماع التنمية بمعهد علم الإجتماع جامعة منتوري قسنطينة ، للسنة الجامعية(1998-1999).

تطرح الباحثة إشكالياتها حول واقع خريجي الجامعة من منظور أن التكوين الجامعي مصدر لتخريج الآلاف سنويا، و التعليم الأساسي كأكبر قطاع قادر على إمتصاص الفائض من خريجي الجامعة، محاولة منها إستجلاء واقع خريجي الجامعة بين تكوينه و تشغيله من حيث توفر مناصب العمل التحاقه بعمله ومعايير هذا الإلتحاق فكانت فرضيتها الرئيسية على الشكل التالي:

" للتكوين النظري الجامعي إنعكاسات في واقع التشغيل "

و منها تفرعت فرضيتين فرعيتين.

الأولى : بخصوص واقع التكوين الجامعي، مؤداها " تعتبر الدراسات العليا تكويننا من أجل التكوين "

الثانية : بخصوص واقع التشغيل، مؤداها " تعتبر البطالة التقنية إحدى مظاهر التشغيل " و للتحقق من مصداقية هذه الفرضية إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي كونه الأنسب في إعتقادها لمثل هذه الدراسات.

و قد قسمت مجتمع الدراسة إلى قسمين :

الأول: طلبة الدراسات العليا في فروع علمية، إنسانية و تقنية تخرجوا أو على أبواب التخرج.

الثاني : معلموا و أساتذة التعليم الأساسي من خريجي الجامعة، الذين لم يكن تخطط أو يتوقع عملهم هناك ، باعتبارهم نموذجا للبطالة التقنية.

إعتمدت الباحثة على أدوات بحث نوعت فيها حيث كانت :

الملاحظة بالمشاركة: قامت بها في المؤسستين التعليميين ببيكرة خلال فترة التدريس لمدة أكثر من سنة، إلى جانب الملاحظة بالمشاركة في مجتمع طلبة الدراسات العليا، باعتبارها أحد أفرادها.

الإستمارة: و كانت مقسمة إلى 20 سؤالا، تمحورت حول أسئلة شخصية، مرحلة التدرج، الدراسات العليا، البحث العلمي و التشغيل موجهة لطلبة الدراسات العليا.

المقابلة : كانت المقابلات مع المعلمين و الإداريين ، وهي عبارة عن مقابلات مقننة

تضم 4 سؤالا تمحورت حول لبيانات الشخصية، كيفية الإلتحاق بالعمل، المشاكل المهنية.

الوثائق: إعتمدت الباحثة في تحليل البيانات على بعض ملفات المعلمين التي إستطاعت الإطلاع عليها (كملف التوظيف - الملف المالي).

المقابلات مع الخبراء : أي مقابلات مع أهلا الإختصاص و الخبرة ، بهدف توضيح العلاقة بين التكوين و التشغيل، من إختصاصات علم الإجتماع، علم النفس، العلوم الإقتصادية و إداريين.

أما نتائج الدراسة فكانت:

- إتجاه الطلبة إلى الدراسات العليا هروب من شبح البطالة كإضطراب و ليس إختيار بنسبة 43.3% و هو ما عكسه تذرهم و عدم رضاهم على تكوينهم خلال فترة التدرج بنسبة 86.67% لجملة من التبريرات أهمها: كلاسيكية التكوين، جمود البرامج وكثافتها، وقلة الممارسة مقارنة مع النظري.
- تدهور القيمة الإجتماعية للتعليم العالي نتيجة لضعف شبكة العلاقات الإجتماعية وهو ما يفسر تردي الإطار المؤسسي الأكاديمي , لتكريس هامشية التكوين الجامعي لتغيير المضمون الإجتماعي للجامعة والعائد الإجماعي لها .
- تراجع مكانة البحث العلمي في الجامعة لجملة من المعوقات المادية بالدرجة الأولى , وقلة المراجع وصعوبة التطبيق.
- توصلت الدراسة إلى أن نسبة 100% من المبحوثين لم تتوفر لهم خيارات أخرى غير التعليم الأساسي , وعلى الرغم من ذلك فهم راضون بهذه المهنة بنسبة 25% كون البطالة تترصد معظم خريجي الجامعة , وهي وضعية خطيرة تعكس تشبع سوق العمل من الإطارات والخبرات العالية .
- توصلت الدراسة إلى أن هناك تباينا كبيرا بين الدراسات الجامعية النظرية والممارسات العملية في عالم الشغل .

وعلى العموم تلتقي دراستنا الحالية مع هذه الدراسة :

كونها تبحث في واقع خريج الجامعة العامل في التعليم الأساسي , فهو نموذج للعامل خارج تخصصه , وتشمل دراستنا هذه خريجوا الجامعة سواء العامل في تخصصه أو غير تخصصه .

وهي تعتبر دراسة مكملة لها , حيث أشارت الباحثة في مقدمة بحثها أنها لا تعترم دراسة مد توافق بين الشهادة (التكوين) وبين العمل (الوظيفة) , وهو هدف دراستنا النهائي.

9- الدراسة الثانية : " التكوين الجامعي بين الأهداف والواقع ".

وهي من إعداد الطالبة " صالح بوشارب مريم " , لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم إجتماع التنمية بمعهد علم إجتماع جامعة قسنطينة، السنة الجامعية (1999-2000). حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول الأهداف الضمنية والحقيقية لتكوين بالجامعة الجزائرية , من خلال تحليل العناصر المكونة له وميكانزمات عملها .

إذ تحاول الباحثة الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه :

" هل نمط التكوين السائد حاليا في الجامعة الجزائرية مؤهل لإنتاج الكفاءات المناسبة لتحقيق أهدافها "

الذي تنفرع عنه أسئلة فرعية :

1- ما هي أساليب التدريس السائدة حاليا ؟ وهل بإمكانها تكوين كفاءات قادرة

على إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة العلمية الحديثة بالشكل الذي يساعد على تحقيق أهداف الجامعة؟

2- هل البرامج الدراسية المحددة تتماشى مع الأهداف التي تصبوا الجامعة لتحقيقها؟

3- ما هي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الأساتذة من خلال تقويمهم للطلبة؟

وقد كان مجتمع الدراسة هم من الأساتذة والطلبة الجامعيين (نهاية التخرج) على اختلاف تخصصاتهم وعدد الطلبة في كل تخصص والتوزيع الجنسي لهم , حيث جاءت عينة الدراسة عينة عشوائية طبقية على اعتبار أن دقة البيانات لا تعتمد على كبر حجم العينة وإنما على تباين المجتمع , حسب الباحثة في تبريرها لإختيار العينة .

وقد قسمت مجتمع البحث حسب التخصصات [حقوق] كنموذج للعلوم الإنسانية و عددهم 26 طالب , و [العلوم الدقيقة] كنموذج للعلوم الدقيقة و عددهم 25 طالب .

أما الأدوات المستخدمة في جمع البيانات " المقابلة " التي وجهت إلى الطلبة والأساتذة , مع إختلاف بسيط في صياغة الأسئلة وكانت في خمسة محاور :

- محور خاص في طريقة التدريس ومحور خاص بالبرامج الدراسية وثالث خاص بأساليب التقويم ورابع خاص بالأهداف التربوية وأخير خاص بالبيانات الشخصية .

و ما يلاحظ على هذه المحاور أنها تفكيك لعناصر التكوين الجامعي , إذ تحاول الباحثة طوال بحثها المقاربة بين المعطيات النظرية و الميدانية لكل عنصر من هذه العناصر.

ما يميز الدراسة أيضا هو تبيينها للمدخل الماركسي , و هو واضح منذ بداية المذكرة إلى

نهايتها، فهي تعتبر الجامعة الفضاء الذي تحاول فيه الفئات المهيمنة تمرير تصوراتها و غاياتها للحفاظ على مصالحها من خلال تحديدها لوظيفة هذه المؤسسة عن طريق تحديدها لنوعية التكوين الذي تسعى إليه.

و كانت نتائج الدراسة :

1- أن طرق التدريس المستخدمة في المحاضرة ما زالت يغلب عليها الطابع التقليدي الذي يهيمن عليه الرد و الإلقاء و التلقين و التسلط.

2- فشل نظام التطبيقات كمحاولة لكسر العلاقة التسلطية فقد أثبتت النتائج أنه مجرد ممارسة روتينية كإعادة المحاضرة أو تقديم عروض من طرف الطلبة تتنافى و الطابع الإبداعي الذي وجدت من أجله.

3- البرامج الدراسية مثلت محتوى غير مرغوب فيه من طرف الأساتذة و الطلبة إضافة إلى أنها لا تتماشى مع التطورات المتلاحقة للمعرفة العلمية.

4- أساليب التقييم تسعى بالدرجة الأولى إلى إختبار الذاكرة و تقييم الطلبة حسب علاماتهم بدلا من تنشيط قدراتهم الفكرية و العقلية للطلاب.

5- النتيجة لما سبق هو إنتاج أفراد خاضعين مروضين يعكسون طبيعة النظام الإجتماعي.

6- توصلت الدراسة أيضا إلى أن تلك الممارسات البيداغوجية كانت نتيجة قلة الأجهزة و الوسائل و الظروف المحيطة .

تلقتي دراستنا الحالية مع هذه الدراسة في كونها تعطينا تصور ميداني لميكانزمات عمل عناصر التكوين الجامعي (طرق التدريس- تقويم-برامج-أهداف) في الجامعة الجزائرية (جامعة عنابة نموذجاً)، و الذي خصصنا له فصلاً نظرياً في دراستنا بإعتبار أن الإطار الجامعي الذي يشغل وظيفة معينة قد تلقى تكويناً جامعياً يضم العناصر المذكورة و تفاعل معها و هو في الأخير أهم مخرجاتها.

فقد جاءت هذه الدراسة السابقة لتعطينا تصورات الطلبة حول تكوينهم في سنة التخرج على إعتبارها آخر محطات التكوين، أما دراستنا هذه فهي تدرس ناتج العملية التكوينية ممثلة في الأطارات الجامعية التي تمارس وظيفة معينة، من خلال توظيف معارفها و مهاراتها التي إكتسبتها و مازال يكتسبها من عمله.

الهوامش

- 1- République Algérienne Démocratique et Populaire , Dossier Reforme des enseignements supérieurs , Annaba, Janvier 2001,P2.
- 2- من نتائج دراسة للطالب : مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة دراسات جامعية تطبيقية دفعات 90-91-92-93 (دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير) تخصص إقتصاد سياسي، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر (2003/2002) .
- 3- فضيل دليو و آخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص 77.
- 4- الطاهر كلاعي، معوقات تدريس الفروع العلمية بالجامعة الجزائرية (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، دراسة ميدانية بجامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، (01-2002)، ص 46.
- 5- محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989 ، ص 25.
- 6- إبراهيم مذكور، معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص 161
- 7- دافيد ماكلياند، مجتمع الإنجاز، ترجمة عبد الهادي الجوهري، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1988، ص 126.
- 8- نور الدين بن الشيخ، " علاقة التعليم بالتنمية في المجتمع "، مجلة الباحث، العدد الثاني، السنة الثانية ، مجلة دورية تصدر عن معهد علم الإجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر 1999، ص 152.
- 9- لحسن بو عبد الله ، تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية (دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 10- فر يدريك معنوق، معجم العلوم الإجتماعية (إنكليزي - فرنسي - عربي)، أكاديميا، بيروت، 1998 ، ص 150.

- 11- نادر مريان: " هيكل سوق العمل المنظمات و تباينات الأجور بين القطاعين العام و الخاص"، مجلة الأبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، المجلد12، العدد 3، 1996، ص 35.
- 12- بشير عباس علاق ، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية و المحاسبة و التمويل، و المصارف، (إنكليزي – عربي)، الدار الجماهيرية (العربية للموساعات)، بيروت ، 1996، ص 284
- 13 [http:// www .itu.org.eg / Doc 08 / unit % 201. doc.](http://www.itu.org.eg/Doc%2008/unit%201.doc)
- 14- بشير عباس علاق، مرجع سابق، ص 278.